

في قتله ان لم يسلم لانهم نعظم الذمة والعهد على هذا وهو
قول عامة العلماء الا باخينة الثوري وتباعها من اهل
الكوفة فانهم قالوا لا يقتل ما هو عليه من الشرك اعظم ولكن
بعزير ويؤذب واستدل بعض شيوخنا على قتله بقوله
تعالى وان تكفروا ابائنا من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم
فقاتلوا ائمة الكفر ويستدل ايضا عليه بقتل النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم لابن الاشرف وامثاله ولا نالم بناهدتم
ولم نعظمهم الذمة على هذا ولا يجوز لنا ان نفعل ذلك معهم
فاذا ايقاموا لم يعطوا عليه العهد ولا الذمة فقد نقضوا
ذمتهم وصاروا اهل حرب يقتلون بكفرهم وايضا قات
ذمتهم لا يسقط حد ود الاسلام عنهم من القطع في سرقه
اموالهم والقتل لمن قتلوه منهم وان كان ذلك ملا لا عندهم
فكذلك منهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقتلون به
ووردت لاصحابنا ظواهر يقتضي الخلاف اذا ذكره الذي
بالوجه الذي كثر به يستغف عنها من كلام ابن القاسم وابن

سبحون

سبحون بعد وحكي ابو المصعب بخلاف فيها عن اصحاب
المدنيين واختلفوا اذا سبته ثم اسلم فيقبل بسقط اسلامه
قتله لان الاسلام يجب ما قبله بخلاف المسلم اذا سبته
ثم تاب لانا تعلم باطنه الكافر في بعضه له وتنقصه بقتله
كناستغناه من اظهاره فلم يزدنا ما اظهره الا مخالفة للامر
ونقصا للعهد فاذا رجع عن دينه الاول الى الاسلام
سقط ما قبله قال الله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
بغفر لهم ما قد سلف والمسلم بخلاف اذا كان في ظننا باطنه
حكم ظاهره وخلاف ما بدأ منه الان فلم يقبل بعد رجوعه
ولا استتمنا الى باطنه اذا قد بدت سرايره وما ثبت عليه
من الاحكام باقيه لا يسقط ما شئ وقيل لا يسقط
اسلام الذي الساب قتله لان الحق للنبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وجب عليه لانتهاكه حرمة وفظده الحاق
التقصية والمعرفة به فلم يكن رجوعه الى الاسلام الذي
يسقطه كما وجب عليه من حقوق المسلمين قبل اسلامه